

## الدرس الثاني عشر: اقتراب الاقتصاد السياسي

### - أهداف الدرس:

- التعرف على اقتراب الاقتصاد السياسي والتبعية، مع بيان مبررات اقتراب الاقتصاد السياسي، وتحديد أهم الأسس التي يقوم عليها اقتراب التبعية وأشكالها، وأخيرا تقييم كل من اقتراب الاقتصاد السياسي والتبعية.

### - أسئلة الدرس:

- ما المقصود باقتراب الاقتصاد السياسي؟
- ما هي مبررات اقتراب الاقتصاد السياسي؟
- ما المقصود باقتراب التبعية؟
- ما هي الأسس التي يقوم عليها اقتراب التبعية؟
- ما هي أشكال التبعية؟
- ما تقييم اقتراب الاقتصاد السياسي والتبعية؟

### - عناصر الدرس:

- 1- تعريف اقتراب الاقتصاد السياسي
- 2- مبررات اقتراب الاقتصاد السياسي
- 3- اقتراب التبعية
- 4- أسس اقتراب التبعية
- 5- أشكال التبعية
- 6- تقييم اقتراب الاقتصاد السياسي ونظرية التبعية

### تمهيد:

برز اقتراب الاقتصاد السياسي كتعبير عن الاتجاه المعرفي الجديد في دراسة العلوم والمتمثل في الربط بين الحقول المعرفية المختلفة، بما يعني استحالة الفصل في دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن أبعادها الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية...

ويركز هذا الاقتراب بالأساس على العامل الاقتصادي باعتباره الأكثر قدرة على تفسير النظم السياسية المقارنة، وعلى الربط بين الإصلاح والنمو الاقتصادي وعالمية الاقتصاد وجماعات الضغط الاقتصادية بسياسات الديمقراطية، إلى جانب إعادة النظر في هيكل الدولة وأدائها وبقترابها مع المجتمع، وهذا من خلال إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع

والاقتصاد، كما يعمل على تفسير مخرجات السياسة والتغيير المؤسسي من خلال التركيز على العلاقات بين جماعات المصالح الاقتصادية وطريقة ارتباط هذه الجماعات بالتجارة العالمية والأسواق الرأسمالية.

ويضم هذا الاتجاه الماركسية الجديدة، والاتجاه البيروقراطي - التسلطي واقترب التبعية وسيتم في هذا الدرس التركيز على اقترب التبعية.

**1- تعريف اقترب الاقتصاد السياسي:** هو اقترب يدرس الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، والنظر للظاهرة السياسية من منظور اقتصادي أو النظر للظاهرة الاقتصادية من منظور سياسي، حيث لا يكمن عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية، وعليه يركز هذا الاقترب على العامل الاقتصادي ودوره في العملية السياسية وهو ما يتيح للباحثين في حقل العلوم السياسية إمكانية تفسير العديد من الظواهر من منظور اقتصادي كون السلوك السياسي يكون بدوافع اقتصادية ابسطها إشباع للحاجات والموارد، وهو ما ينعكس على أداء النظم السياسية وسلوكاتها الداخلية والدولية من حيث ارتباطها بمستويات التنمية الاقتصادية لديها.

**2- مبررات اقترب الاقتصاد السياسي:** يعتبر اقترب الاقتصاد السياسي كرد فعل على عجز الاقتربات السلوكية والتنموية التي سادت خلال فترة الخمسينات وبداية الستينيات القرن العشرين، حيث اعتمد على الطرح الماركسي الذي أخفق في تحليل الظواهر الجديدة في العالم سواء المتقدم منه أو النامي الحديث الاستقلال.

ويركز هذا الاقترب على الخلفيات الاقتصادية للظواهر السياسية من خلال الربط بين علمي السياسة والاقتصاد، والنظر للظواهر السياسية من خلال أبعادها الاقتصادية وهو ما طرح مفهوم الاقتصاد السياسي للظاهرة السياسية.

ويهدف هذا الاقترب لتفسير السلوك السياسي للفاعلين السياسيين من خلال النظريات الاقتصادية، هذه الأخيرة أثرت في العديد من المداخل التحليلية لعلم السياسة، مثل اقترب صنع القرار، حيث أن نظريات صنع القرار تأثرت بمسألة القرار الرشيد الذي ينطلق من أسس اقتصادية تقوم على تعظيم المنافع والحد من التكاليف، وهو ما يعبر عنه بمفهوم الرشد الاقتصادي.

وعليه فقد ساهم الاقتصاد السياسي في توسيع مدى قدرة الاقتربات السياسية الأخرى في فهم الظواهر السياسية، وأصبح يستعمل كمدخل لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدول،

من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات من بينها ولاء الدول المدينة للدول المانحة، كما أضحى مدخلا مناسباً لفهم التحولات الديمقراطية عبر ربطها بالأوضاع الاقتصادية السائدة.

**3- اقتراب التبعية:** تعتبر نظرية التبعية انعكاساً لتطور اقتراب الاقتصاد السياسي، والتي تفسر العلاقة بين اقتصاديين أحدها متقدم والآخر نامي بحيث يتوسع الاقتصاد المتقدم على حساب الاقتصاد النامي، والذي يبق تابعا لتطور الأول.

والتبعية هي علاقة غير متكافئة بين الدول، تقوم على الاستغلال والخضوع، معبرة عن النظام الدولي الجديد يكرس لخضوع دول ما لدولة أخرى، وهذا ما يمس بسيادة الدولة الخاضعة أو التابعة والتي تحرم من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي، وفي المقابل تعمل القوى الغربية الكبرى على بسط الانتشار وفرض نفسها خارج حدود إقليمها.

واقتراب التبعية يولي أهمية كبيرة للعوامل الخارجية للدولة التابعة -دول العالم الثالث- وتأثيراتها المختلفة في مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وهو ما يجعل من سلوك دول العالم الثالث انعكاس للعوامل الدولية وتجسيد لرغبة الرأسمالية العالمية التي تعبر عنها القوى الاقتصادية العالمية.

#### **4- أسس اقتراب التبعية:** يقوم اقتراب التبعية على الأسس التالية:

- التكامل المعرفي بين العلوم الاجتماعية، حيث أن دراسة ظاهرة التنمية تستدعي حتماً أن تجمع بين الدراستين السياسية والاقتصادية في آن واحد، حيث أن الفصل بين الاقترابين السياسي والاقتصادي من شأنه تشويه الحقيقة.

- البعد الدولي للتنمية، وهذا من منطلق محدودية التحليل الداخلي في الكشف عن الأسباب الفعلية للتخلف الاقتصادي.

- هيمنة العلاقات العابرة للقارات والمساس بسيادة الدول، وهو ما يستدعي دراسة ظاهرة السلطة السياسية على المستويين الوطني والدولي، وهو ما يكشف وجود نظام رأسمالي على المستوى العالمي، يتضمن مراكز وأطراف، بحيث يتم التلاعب بهذه الأطراف من خلال نهب المراكز لها وتغذية التنمية الاقتصادية في الدول المهيمنة، بحيث تزداد سيطرة المراكز بزيادة تخلف الدول، وتخضع الأطراف للقيام بالوظائف التي يقرها التقسيم الدولي للعمل من دون الاستفادة من وراء ذلك (نظرية سمير أمين: المركز والمحيط).

#### **5- أشكال التبعية:** للتبعية عدة أشكال وأهمها التبعية الاقتصادية والسياسية:

- **التبعية الاقتصادية:** وتتمثل في تبعية الاستثمارات للخارج والتبعية النقدية والمصرفية، وتتخذ التبعية النقدية عدة صور منها: أن تستخدم الدولة في التداول الداخلي عملة أجنبية، وحينئذ تدور العملة الوطنية في فلك عملة الدولة الحاكمة ويترتب على هذا الارتباط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالقيمة الخارجية للعملة الأجنبية وانعكاس التطورات النقدية والاقتصادية للبلد المسيطر على أحوال الاقتصادية في البلد التابع، حيث يكون اقتصاد بعض الدول تابعا شرطيا لتطور وتوسيع الدول الأخرى ضمن علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديين أو أكثر، ضمن علاقة غير متكافئة بين بلدين بمعنى علاقة استغلالية بين البلدين، فهي بذلك علاقة طبقية غير متساوية بين دول المركز ودول المحيط.

- **التبعية السياسية:** فقد تكون في حالة فرض حماية من دولة استعمارية على دولة أخرى أو خضوع دولة ما لانتداب أو وصاية. والتبعية السياسية نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية، وتعبر التبعية السياسية كذلك عن مجمل العلاقات الغير متساوية، ويستعمل غالبا لوصف الوضع في البلدان المتخلفة المواجهة للدول المتقدمة.

**6- تقييم اقتراب الاقتصاد السياسي والتبعية:** بالرغم من قدرة هذا الاقتراب على فهم الظواهر وتفسيرها إلا أنه يعرف العديد من المآخذ:

- إهمال البعد السياسي في عمليات الإلحاق الاستعماري.

- إهمال الأبنية الداخلية للدول وآلياتها، وكذلك خصوصية كل دولة، حيث يؤكد على تمال الدول طالما تواجدت في إحدى المجالين -المركز أو المحيط-.

- إهمال قدرة العديد من الدول على التمرد ضد آليات النظام العالمي.

- إهمال الصراعات والخلافات التي قد تتجم بين المراكز الرئيسية والفرعية.

#### - **المراجع:**

- باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل الجبيلي، دمشق، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية ومداخل نظرية)، ط2، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، 1998.

- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-  
المنهج، ط1، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.  
- عبد الجبار جبار، محاضرات في مقياس منهجية العلوم السياسية 2 السنة الأولى  
علوم سياسية جذع مشترك، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف  
2021، 2022.

-Howard j. Wiarda, Comparative Politics: Approaches and  
Issues, New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2007.

-Rod Hague, Martin Harrop, John McCormick, Comparative  
Government And Politics: An Introduction, 11.th Edition, London:  
Red Globe Press, 2019.